

## رسالة من رئيسة الآلية

وفي الآلية، نواصل دعم جهود العدالة الوطنية على المدى القصير، والإعداد لإتشاء سبل عدالة إقليمية أو دولية في المستقبل.

• لقد نما المستودع المركزي للأدلة على الجرائم في سوريا بشكل كبير بفضل تعاون الدول وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري والأفراد.

• وقد دعمت الآلية التحقيقات في عدد متزايد من السلطات القضائية الوطنية في 11 دولة من خلال تبادل الأدلة، ونواتج العمل التحليلي، وتيسير اتصالها بالشهود.

• وكان تحقيقنا البنوي متقدماً بشكل هادف وفُتحت خطوط جديدة للتحقيق لدعم جهود العدالة الجارية والمستقبلية.

• وتشمل هذه الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق العدالة، إلى حد كبير، عمل المنظمات غير الحكومية والجمعيات السورية. وكثير من هؤلاء هم إما ناجون من جرائم أو لديهم أقارب من بين ضحايا النزاع. وقد تبادلت العديد من المنظمات غير الحكومية مجموعات الأدلة الخاصة بها، ومارست الضغط والدعوة على الصعيد الدولي، وأنشأت تحالفات أبقت المسألة والعدالة في سوريا على رأس الأولويات.

وعلى الرغم من كل الانتهاكات والجرائم التي أبلغ عنها فإنه لا يلوح حتى الآن إطار شامل للمساءلة في الأفق. ولتحقيق هذا الهدف هناك حاجة لتضافر جميع جهودنا. ويجب ان نواصل العمل معا لجعل العدالة الشاملة حقيقة واقعة.

### كاثرين مارشي - أويل



يحمل عام 2021 ذكرى بداية الأزمة السورية. لقد أدى عقد من الدمار الذي سببه الإنسان إلى أزمة إنسانية غير مسبوقه بسبب النزوح، والجرائم الدولية، وانتهاكات حقوق الإنسان.

• ويجب على من يعملون منا في مجال المسألة أن يفكروا ملياً فيما أنجز في هذه الفترة من أجل إعطاء أمل في تحقيق العدالة لضحايا هذه الجرائم والناجين منها.

• وبصفتي قائدة عمل الآلية، أرى أنه في حين أن الطريق أمامنا طويل، فقد كانت هناك خطوات هامة في السنوات القليلة الماضية.

• تُجري وحدات وطنية معنية بجرائم الحرب ومدعون عامون متخصصون في أوروبا وأماكن أخرى تحقيقات وملاحقات قضائية.

• وتتعاون العديد من هذه الوحدات تعاوناً وثيقاً فيما بينها، وفي بعض الحالات تنشئ أفرقة تحقيق مشتركة.

• وقد وصلت بعض القضايا إلى مرحلة المحاكمة. وتستهدف هذه القضايا حتى الآن أفراداً منتسبين أو كانوا منتسبين سابقاً إلى أطراف مختلفة في النزاع؛ ومسؤولين حاليين وسابقين في الحكومة السورية، وأعضاء في تنظيم الدولة الإسلامية، وأعضاء في جماعات مسلحة أخرى سواء صنفت كجماعات إرهابية أم لا.

• واستهدفت بعض القضايا شركات أوروبية لتورطها المزعوم في النزاع أو تواطؤها في ارتكاب جرائم دولية.

• وبحثت بعض الدول عن مسارات أخرى لتحقيق العدالة. ففي سبتمبر/ أيلول الماضي، أخطرت هولندا سوريا بعزمها على محاسبة تلك الحكومة على التعذيب بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. ويمكن أن تؤدي هذه الخطوة في نهاية المطاف إلى رفع دعاوى أمام محكمة العدل الدولية.

## البحث في الأدلة

في وقت ما، كان جمع الأدلة يعني جمع نسخ مطبوعة من الوثائق والصور الفوتوغرافية. بيد أنه منذ وصول أجهزة الكمبيوتر وتطورنا إلى مجتمع رقمي أصبحت الأدلة الرقمية جزءاً أساسياً من التحقيقات الجنائية، وتزداد أهميتها بشكل كبير مع تطور التكنولوجيا.

واليوم، وتحديدًا فيما يتعلق بالمواد التي جمعت من النزاع السوري، لا تشمل الأدلة فقط النسخ المطبوعة التقليدية، بل تشمل أيضاً مجموعة هائلة من السجلات الرقمية، في سلسلة من القوالب المختلفة الجودة، بلغات متعددة. وتشمل المواد الوثائق والصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو وصور الأقمار الصناعية وأقوال الضحايا والشهود والمواد المفتوحة المصدر.



إن استخدام أحدث التكنولوجيا هو جزء من ولاية الآلية، لضمان أن تكون لديها القدرات والهيكل الأساسية لاستيعاب حجم وتنوع المواد التي يتوقع منها جمعها، مع الاستفادة الكاملة من البيانات الموجودة بها، أيًا كان الشكل الذي تتقدم به.

وتتميز المعلومات المقدمة في نسق رقمي بسهولة تجهيزها، مما يقلل زمن المعالجة، التي قد تستغرق عادةً أسابيع وتتطلب موارد كبيرة، إلى بضعة ساعات فقط. وتستخدم الأتمتة والذكاء الاصطناعي لتحديد الأنماط، والعثور على المواد ذات الصلة، والكشف عن أوجه التضارب، وبيان الثغرات، ووضع نتائج تحليلية. إن تعقيد المعلومات الرقمية يتطلب فريقاً من موظفي المعلومات والأدلة المتخصصين للتعامل مع البيانات لكونها بيانات متقلبة بطبيعتها، فضلاً عن مواكبة التطور المستمر والسريع للتكنولوجيات الجديدة. كل هذا يتطلب الابتكار في الإجراءات واستخدام الأدوات الموجودة للتعامل مع البيانات وتفسيرها بشكل قانوني.

إن الدور الحاسم الذي أدته الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري في توثيق الانتهاكات في السياق السوري لا يمكن إنكاره، نظراً لأنها كانت أول من جمع الأدلة وخطر أفرادها في كثير من الأحيان بحياتهم لجمعها ومشاركتها. وتعترف الآلية بالعمل الذي سبق إنشائها وتهدف إلى استكمال إنجازات المجتمع المدني والاستفادة منها. وتواصل الآلية العمل مع المنظمات غير الحكومية السورية والدولية التي تعمل على قضايا مماثلة تتعلق بأرشفة وحفظ البيانات بغية تنسيق العمل الجماعي الذي يجري القيام به وتعزيز فعاليته. وتوفر الآلية مستودعاً مركزياً يتم فيه التعامل مع الأدلة المتعلقة بالنزاع السوري وتخزينها وفقاً لأعلى معايير إدارة الأدلة. ومن خلال مركزية البيانات، يكون لدى المحققين منصة استعراض كاملة تمكنهم من مقارنة البيانات من مصادر مختلفة، وتيسر تحديد الأدلة المتداخلة فضلاً عن الثغرات في الأدلة. إضافة إلى ذلك، فإن تمركز البيانات في قاعدة بيانات واحدة يسمح بإزالة البيانات المكررة وملفات النظام والبرامج غير ذات الصلة، مما يمنع ازدواجية العمل التحليلي.

وبصرف النظر عن المركزية، تستفيد الآلية من أحدث التقنيات لدعم المساءلة من خلال استخراج البيانات الوصفية الأساسية من الملفات، مثل تحديد الموقع الجغرافي، والتاريخ والوقت، والأجهزة التي تم إنشاء الملفات عليها، فضلاً عن احتجاز الملفات الضارة وتحييدها ومن الأمثلة على تحليل البيانات المتقدم الذي تقوم به الآلية باستخدام التكنولوجيا المبتكرة والتعلم الآلي والذكاء الاصطناعي ما يلي:

- **الترجمات الآلية:** استخدام محركات ترجمة اللغات القائمة على الذكاء الاصطناعي لأتمتة ترجمة اللغات، إضافةً إلى تطوير مقاييس ملموسة لتصنيف جودة الترجمة وتقييم ما إذا كانت الترجمة اليدوية مطلوبة أم لا.
- **التحليل الآلي للملفات الصوتية:** استخدام خوارزميات مثل الكشف عن اللغة لتصنيف لغات الملفات الصوتية، وخوارزميات تحويل الكلام إلى نصوص لأتمتة نسخ الملفات الصوتية إلى نص، ومحركات البحث الصوتية لتكون قادرة على الفهرسة والبحث من خلال الملفات الصوتية.
- **التحليل الجغرافي المكاني:** إجراء تحليل متقدم لبيانات تحديد الموقع الجغرافي لرسم الأنماط والروابط وتصوير الأحداث المختلفة على لوحات متابعة زمنية ومكانية.
- **التحليلات التصورية:** إجراء تحليلات على محتوى النص لتحديد النصوص التي تكون متشابهة من الناحية المفاهيمية والدلالية ولا تشترك بالضرورة في نفس اللغة الحرفية.
- **إلغاء تكرار مقاطع الفيديو:** إلغاء تكرار مقاطع الفيديو وتجزئتها للسماح ليس فقط بتحديد نسخ من ملف الفيديو نفسه، ولكن أيضاً مقاطع الفيديو التي تشكل أجزاء من مقاطع فيديو أكبر موجودة ضمن مجموعة الفيديوهات التي بحورزتنا.

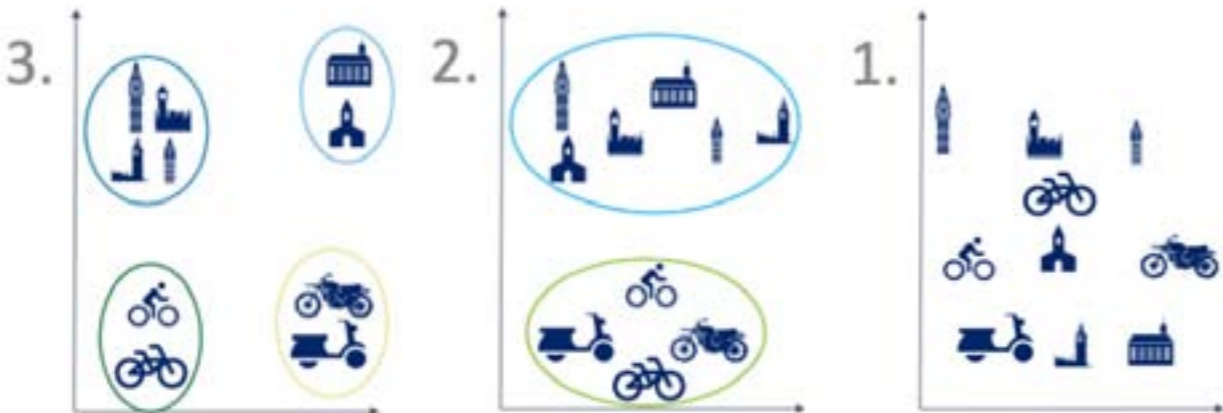
إن التعامل مع مجموعة كبيرة من ملفات الوسائط ذات المحتوى غير النصي (أي الصور ومقاطع الفيديو) ينطوي على تحدٍ يتمثل في كيفية أتمتة استعراض وتحليل هذه البيانات. وقد نجحت الآلية في أن تقطع شوطاً بعيداً في التغلب على هذه العقبة باستخدام الذكاء الاصطناعي لتدريب الحواسيب على تفسير ملفات الوسائط هذه بصرياً.

وباستخدام التحليل البصري والرؤية الحاسوبية لتدريب نماذج التعلم العميق على تحديد الشعارات والأشياء والمشاهد ضمن ملفات الوسائط وتصنيفها على أساس تشابهها البصري، تمكنت الآلية من أتمتة هذه المهمة المعقدة مع توفير الوقت والموارد في الوقت نفسه.

**الرسم البياني أدناه هو نموذج لتوضيح كيف يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتصنيف الصور استناداً إلى مظهرها ومدلولها.**

**وفي الصورة الثانية،** يمكننا أن نرى كيف يمكن للحاسوب تصنيف الصور إلى فئتين، المركبات والبناء، بينما في الصورة الثالثة يمكن ضبط الخوارزميات لتحديد أوجه التشابه على مستوى أكثر تفصيلاً. وتستكشف الآلية حالياً أفضل السبل للاستفادة من ملايين الساعات من المواد الفيديوية المتعلقة بالصراع وكيف يمكن تطبيق تعلم الآلة ورؤية الحاسوب بشكل أكثر كفاءة على مهام المساءلة. ويعمل فريق الآلية حالياً مع خبراء من القطاع الخاص ومنظمات حقوق الإنسان الدولية وجهات فاعلة سورية معنية تتعامل مع محفوظات البيانات من أجل تبادل الخبرات وتحديد سبل المضي قدماً.

وفي حين أن فريق الآلية يتردد آفاقاً جديدة على صعيد استخدام الأدوات والنظم التكنولوجية، فإن هذه الأتمتة لا يمكن أن تحل محل العمل البشري. إن كل ما تفعله عمليات الذكاء الاصطناعي والاستكشاف الإلكتروني هو أنها تجعل ما كان غير صالح للاستخدام من قبل، بسبب الحجم أو التعقيد، ميسوراً وقابل للبحث فيه ومنظماً لتلبية احتياجات المحققين المعنيين بالمساءلة.



**الرؤية الحاسوبية** هي مجال علمي متعدد التخصصات، يدرس كيف يمكن لأجهزة الحاسوب أن تكتسب فهماً رفيع المستوى من الصور الرقمية أو مقاطع الفيديو. ويسعى هذا المجال إلى فهم وأتمتة المهام التي يمكن للنظام البصري البشري القيام بها، على سبيل المثال بشكل تمييز الأشياء أحد المجالات الفرعية للرؤية الحاسوبية.

**الاستكشاف الإلكتروني** هو عملية تحديد المعلومات المخزنة إلكترونياً (ESI) والحصول عليها وتحليلها وتبادلها، وهي معلومات تشكل أدلة أو لديها القابلية لأن تصبح أدلة في الدعاوى القانونية أو عند التحضير للدعاوى القانونية.

## معلومات مستكملة عن دعم الآلية للتحقيقات الجارية

شهد عام 2020 زيادة حادة في عدد الطلبات المقدمة من السلطات القضائية الوطنية لدعم تحقيقات وملاحظات قضائية جارية: ففي حين تلقت الآلية 40 طلباً للمساعدة بحلول نهاية عام 2019، تلقت 52 طلباً في عام 2020 و3 طلبات حتى الآن في عام 2021، وبذلك بلغ مجموع ما تلقت الآلية 95 طلباً للمساعدة من 11 سلطة قضائية مختلفة.. ولا تزال هذه الطلبات تتباين تبايناً كبيراً في طبيعتها ونطاقها، حيث تطلب السلطات القضائية أشكالاً متنوعة من المساعدة تتراوح بين تقديم المعلومات والأدلة بالشكل التقليدي وتحديد الشهود إلى أخذ أقوال الشهود وإعداد المنتجات التحليلية. وتتعلق الطلبات الـ 95 التي وردت حتى الآن بـ 82 تحقيقاً فعلياً منفصلاً. وبحلول 15 شباط/ فبراير 2021، كانت الآلية قد قدمت المساعدة في 37 تحقيقاً من هذه التحقيقات التي يتعلق بعضها بحالات يكون فيها مشتبهٌ فيه محتجزاً أو قُدم أو على وشك أن يقدم إلى المحاكمة. ولم تكن لدى الآلية معلومات تدعم 16 تحقيقاً، وهي تعمل حالياً على المساعدة في 9 تحقيقات إضافية، ولم تشرع بعد في العمل على الطلبات بـ 20 تحقيقاً آخر.

وقد تعززت قدرة الآلية على المساعدة في هذه التحقيقات والملاحظات الجنائية الجارية إلى حد كبير بفضل العمل الذي أنجزته منظمات المجتمع المدني السوري: فقد كانت المواد المقدمة إلى الآلية وستظل حاسمة لدعم السلطات القضائية الوطنية وستؤدي إلى فتح المزيد من المحاكمات الجنائية. ورهنأ بالموافقة التي تُقدّم، يُطلَع المحققون والمدعون العامون والقضاة الوطنيون الذين يستفيدون من هذه المواد على هذه المساهمات الرئيسية. وفي إطار قيود السرية التي تفرضها السلطات القضائية الوطنية ومواردها المحدودة، تواصل الآلية استكشاف سبل إبلاغ مقدمي المعلومات على نحو أفضل عندما تُتقاسم المواد القيمة التي جُمعت منهم.

وإلى جانب الاستجابة لطلبات المساعدة، تعكف الآلية أيضاً بشكل استباقي على الاتصال بالسلطات القضائية التي تحقق في الجرائم الدولية المرتكبة في سوريا لتعميق فهمها لاحتياجات السلطات القضائية المحلية بهدف إثراء استراتيجياتها وأولوياتها. وبمبادرة من الآلية وخارج سياق أي طلب مساعدة محدد، تقاسمت الآلية أيضاً مع السلطات القضائية في ثلاثة بلدان نموذج الأدلة الذي أعد بشأن مسألة وجود نزاع مسلح غير دولي في سوريا. وتواصل الآلية تطوير منتجات تحليلية أخرى لتيسير الملاحظات القضائية الجارية والمقبلة.

## ملخص اجتماع منبر لوزان

عقد الاجتماع الأول لـ "منبر لوزان" عبر الإنترنت في يومي 11 و12 شباط/فبراير. ومكّن الاجتماع، الذي نظّمته وأستضافته هولندا وسويسرا، الآلية من اطلاع ممثلي المجتمع المدني السوري على المستجدات في عملها، والاستماع إلى التعليقات والرد على الأسئلة. وأدارت منظمة رصد الإفلات من العقاب الجلسات. وفي حين يستحيل استنساخ جوانب التفاعلات الشخصية المعتادة عبر الإنترنت، فإن المنبر الافتراضي يعني أن عدداً أكبر من المشاركين تمكنوا من الحضور.

وعند الأخذ في الاعتبار حجم الحضور ضمّ اليوم الأول خصيصاً للمنظمات غير الحكومية والجمعيات التي لم تحضر من قبل "منبر لوزان" أو لم تكن لها أي مشاركة مسبقة مع الآلية. وعقب تعريف المشاركين بأنفسهم، عرضت كاثرين مارشي - أويل، رئيسة الآلية، وميشيل جارفيس، نائبة الرئيسة، ولاية المنظمة وبروتوكول المشاركة بين الآلية والمنظمات غير الحكومية السورية، والأشكال التي تتخذها هذه المشاركة والاستراتيجيات المواضيعية المتعلقة بالشؤون الجنسانية، والأطفال، والنهج التي تركز على الضحايا-الناجين، ودعم أهداف العدالة الانتقالية الأوسع نطاقاً التي يجري تنفيذها في إطار عمل الآلية. ومن ثم عرضت منطمتان غير حكوميتان سوريّتان تجربتهما في التعامل مع الآلية بانتظام، كما قدمتاً لمحة عامة عن عملهما وأنشطتهما.

## للتواصل

تجري الآلية مشاورات منتظمة على مدار السنة، كما تستغل الفرص في المناسبات لتعزيز فهم عملها وولايتها فيما يتعلق بالمشهد العام للمساءلة. ونحن نعرض تفاصيل جميع أنشطتنا وتفاصيل أي أحداث قادمة من خلال قائمة التوزيع عبر البريد الإلكتروني. وإذا كنت تعرف أي مجموعات أو منظمات أو أفراد نشطين لم يشاركوا معنا بعد، فيرجى إعلامنا أو مشاركة تفاصيل الاتصال بهم لكي يتسنى لنا إبقاءهم على اطلاع.

ونرحب دائماً بالتعليقات والأسئلة المتعلقة بجميع جوانب ولاية الآلية وأنشطتها.

[iiimsyria@un.org](mailto:iiimsyria@un.org)

## المسرد

**السلطات القضائية المختصة:** مصطلح يعني السلطات القضائية التي تتقاسم الآلية المعلومات معها. وهذه هي السلطات التي تحترم القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ولا تطبق عقوبة الإعدام على الجرائم قيد النظر.

**إطار التعاون:** هو أساس وضع شروط التعاون بين الآلية والكيانات الخارجية. وهو يحدد ويعكس البارامترات الواضحة لعلاقة عمل منظمة ودائمة.

**بروتوكول التعاون:** يحدد هذا البروتوكول، الذي وقعت عليه الآلية و28 منظمة غير حكومية سورية في عام 2018، مجموعة من المبادئ الشاملة لتوجيه العمل بين الآلية

والمنظمات غير الحكومية الموقعة وضمان التفاهم المتبادل بشأن فرص التعاون من أجل تحقيق هدف مشترك هو العدالة والمساءلة. وتوفر المبادئ إطاراً عاماً يمكن أن يمتد ليشمل المنظمات غير الحكومية الأخرى الراغبة في التعاون، مع إمكانية تناول التفاصيل التشغيلية في مذكرات تفاهم فردية.

**طلب المساعدة:** يقدم المدعون العامون والمحققون من مختلف السلطات القضائية ووحدات جرائم الحرب طلبات مساعدة إلى الآلية لتقديم الدعم في التحقيقات. (انظر النشرة رقم 3 الصادرة في حزيران/يونيه لمزيد من التفاصيل عن عمليات طلب المساعدة).

وحضر في اليوم الثاني أكثر من 60 منظمة، تمثل مجموعة من مجالات تركيز المجتمع المدني السوري. وقدمت كاثرين مارشي-أويل، لمحة موضوعية عن التقدم الذي أحرزته الآلية منذ اجتماع لوزان الأخير ومن ثم قدم عدد من الموظفين المزيد من التفاصيل لمختلف مسارات الولاية. بعد ذلك عرضت ميشيل جارفيس تفاصيل متعمقة عن المشاورات المتعلقة بالاستراتيجية المواضيعية التي عقدت في العام الماضي، كما قدمت عرضاً لتنفيذها في العمليات ضمن عمل الآلية. كذلك أكدت ميشيل أنه من بين أولويات العام المقبل زيادة الأحداث والمشاورات المحددة الأهداف، وعلى وجه التحديد تعزيز المشاركة مع الجماعات والمجتمعات المحلية التي غالباً ما يتم تجاهلها في عملية المساءلة.

وفي حين كان الشكل الافتراضي عاملاً يحد من مناقشة العمل الموضوعي للآلية، فقد كانت هناك مشاركة حية بعد جميع العروض، مع إتاحة الفرص لفريق الآلية للإجابة على الأسئلة التي يطرحها الحاضرون، فضلاً عن تعزيز فهم الأولويات الرئيسية للمنظمات غير الحكومية السورية.

وبما أنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كان الاجتماع المقبل لمنبر لوزان سيكون عبر الحضور الشخصي أو عبر الإنترنت، فإن الآلية سترسل نموذج تعليقات إلى جميع الذين حضروا هذا الحدث الافتراضي الأول؛ وهذا سيساعد في تحديد شكل جدول أعمال الحدث القادم في حال تقرر عقده عبر الإنترنت، كما أن هذه الأفكار سيستفاد منها أيضاً في الأحداث الأخرى التي ستعقد على مدار السنة.